المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تحليل سياسات | 22 تشرين الأول/ أكتوبر، 2020

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا المستجد في السودان

خالد عثمان الفيل

التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لفيروس كورونا المستجد في السودان

سلسلة: تحليل سياسات

22 تشرين الأول/ أكتوبر، 2020

خالد عثمان الفيل

باحث في الاقتصاد السياسي، مركز تأسيس للدراسات والنشر، السودان.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة 1

أولاً: الوضع الاقتصادي قبل تفشي الوباء والاستجابة الحكومية 1

ثانيًا: آثار الوباء في الاقتصاد السوداني 3

ثالثًا: التداعيات الاجتماعية والسياسية للفيروس 7

خاتمة 9

المراجع 10

مقدمة

تغطي هذه الورقة التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، وأثرها في الاقتصاد السوداني. يرصد القسم الأول خلفيات الوضع الاقتصادي في السودان قبل تفشي الفيروس، ثم يناقش التدابير الوقائية التي اتخذتها الحكومة لمجابهته. ويستعرض القسم الثاني الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتفشي الفيروس في الاقتصاد السوداني، مع التركيز على حركة الصادرات والواردات، وموازنة الحكومة السودانية عام 2020، وسوق العمل الرسمية وغير الرسمية (بما في ذلك الشركات الصغيرة والناشئة)، وتحويلات المغتربين. وتناقش في القسم الثالث التداعيات السياسية، مع التركيز على استغلال المؤسسة العسكرية ضعف الأداء الحكومي وحالة الخلاف والنزاع بين القوى المدنية في السلطة لملء الفراغ السياسي وتقديم خدمات للشعب السوداني، في محاولة لامتلاك مزيد من الشرعية السياسية.

أولًا: الوضع الاقتصادي قبل تفشي الوباء والاستجابة الحكومية

شهد السودان في السنوات العشر الأولى من الألفية الثالثة استقرارًا اقتصاديًا بسبب عوائد البترول، وأثّر ذلك في الاستقرار السياسي داخل النظام الحاكم والبلاد، لكن بعد انفصال جنوب السودان في كانون الثاني/ يناير 2011، عقب استفتاءٍ عام صوتت فيه الأغلبية الساحقة من جنوب السودان لخيار الانفصال، وذهاب قرابة الـ 75 في المئة من النفط الذي كان يمثّل أكثر من نصف إيرادات حكومة السودان و95 في المئة من صادراتها؛ بدأت الأزمات الاقتصاديّة والسياسيّة في الظهور. وكان الذهب هو المصدر الأول الذي يمكن أن يمثّل بديلًا من النفط وينعش الاقتصاد السوداني المنهار، فقد قفز إنتاج السودان من الذهب من 7 أطنان في عام 2008، ليصل إلى 90 طنًا في عام 2017، وأصبح يشكل 57 في المئة من قيمة صادرات السودان في عام 2017[1]. ولكن بسبب ضعف قدرة الدولة على رقابة إنتاج الذهب وتصديره، فإن أكثر من نصف إنتاج الذهب هُرِّب خارج القنوات الرسميّة[2]، كما أن جزءًا من هذا الإنتاج تسيطر عليه قوات الدعم السريع[3]. وعلى مستوى آخر، فقد أضعفت العقوبات الأميركية المفروضة على السودان من فرص جلب الاستثمارات الأجنبية أو طلب التمويل من المؤسسات المالية الدولية.

إنّ انعدام مصادر العملة الأجنبية الثلاثة (البترول، والذهب، والاستثمارات والتمويل الخارجي)، مع ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي، أدّيا إلى انهيار قيمة الجنيه السوداني، وبلغ الأمرُ ذروتَه في عام 2018، إذ تدهورت قيمة الجنيه السوداني عبر مراحل عدة من 7 جنيهات في بداية 2018 ليصل إلى 47.5 جنيهًا سودانيًا مقابل الدولار الواحد في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه[4]. أما أسعار الدولار في السوق الموازية (ما يعرف بالسوق السوداء) فقد قفزت من العشرين جنيهًا في أوائل 2018، ثم تجاوزت الستين جنيهًا في أواخر عام 2018. كما قفز معدل عدد مرات التضخم ليصل إلى 68.94 في المئة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2018[5]. وكانت هذه الظروف الاقتصادية الحرجة من الأسباب الرئيسة وراء اندلاع ثورة ديسمبر 2018، والتي نجحت في إطاحة الرئيس عمر حسن البشير في نيسان/ أبريل 2019.

1 Fanack, "Gold in Sudan: Blessing or Curse?," 1312//2017, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/30ASCkL

2 Ibid.

3 أليكس دي وال، "المال والتناقضات: حول حدود تأثير دول الشرق الأوسط على السودان"، ترجمة الحارث عبد الله، مركز تأسيس للدراسات والنشر، 2020/9/24، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/2FjLP7D

4 "السودان يخفض قيمة الجنيه بشكل حاد"، **الجزيرة**، 2018/10/7، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/2I0OXqd

5 "Sudan's Inflation Rate Rises to 68.93 pct in November," *Xinhua NET*, 10/12/2018, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/3nlxfgW

وبعد مضي ما يزيد على العام من الاتفاق السياسي وتشكيل الحكومة الانتقالية، ما زال الوضع الاقتصادي في حالة تدهور مستمر؛ فقد بلغ معدل التضخم السنوي قيمة 114.33 في المئة في أيار/ مايو 2020، مقارنة بـ 98 في المئة في نيسان/ أبريل وفقًا للجهاز المركزي للإحصاء[6]؛ ما أدّى إلى تضاعف أسعار السلع الاستهلاكية من أيار/ مايو 2019 وحتى حزيران/ يونيو 2020، وقفز سعر الدولار في السوق الموازية من 47 جنيهًا للدولار في كانون الأول/ ديسمبر 2018 ليصل إلى 146 جنيهًا سودانيًا للدولار في حزيران/ يونيو 2020[7]. فضلًا عن أزمات الوقود والخبز، والنقص الحاد في إمداد الخدمات الكهربائية، كل ذلك أثر تأثيرًا كبيرًا في موقف الشعب السوداني من أداء الحكومة الانتقالية وقوى الحرية والتغيير، بل خرج الآلاف من المواطنين (وبالرغم من الوباء المتفشي) للتظاهر في 30 حزيران/ يونيو 2020، رافعين شعارات مختلفة تندرج كلها تحت راية «تصحيح مسار الثورة»[8].

وفي بدايات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد19-) ركزت الحكومة السودانية على التوعية الصحية، والتنبيه إلى طرق انتشار الفيروس وسُبُل الوقاية منه؛ فقد شكَّلت اللجنة العليا للطوارئ الصحية، وهي لجنة تتبع لمجلس الأمن والدفاع التابع للمجلس السيادي الذي يدير الفترة الانتقالية في السودان؛ لتنسيق كل الجهود الحكومية لمجابهة الفيروس. وفي 16 آذار/ مارس، أُعلِنَت حالة الطوارئ في كل أنحاء السودان، وأُغلِقَت كل المعابر البرية والبحرية والجوية التي تربط السودان بباقي دول العالم، وواصلت وزارة الصحة جهودها التوعوية، وفي هذا السياق جرى التعاون مع شركات الاتصالات لجعل نغمات الانتظار في المكالمات اليومية تبثُّ رسالة توعية قصيرة لعامة المواطنين، كما كان للإذاعات والقنوات الفضائية والمجتمع المدني دورٌ مهمٌّ في هذه التوعية. وقد أصدرت اللجنة العليا للطوارئ الصحية قوانين تمنع التجمعات الكبيرة في المناشط السياسية والرياضية والمناسبات الاجتماعية والدينية (الأفراح والندوات السياسية وصلاة الجماعة، وغيرها)، وفرضت حظرَ تجول شاملًا في ولاية الخرطوم؛ لكونها الولاية الأشد إصابةً بالفيروس، وأغلقت الطرق والكباري التي تصل بين أجزاء العاصمة الثلاثة (الخرطوم، بحري، أم درمان). كما علَّقت الحكومة السفريات القادمة من الولايات المختلفة إلى ولاية الخرطوم.

وفي آذار/ مارس 2020 ومع بداية أزمة كورونا، أعلن وزير الصحة الدكتور أكرم التوم خطةً وطنيةً شاملةً لاحتواء الفيروس بتكلفة 76 مليون دولار، تشمل تأسيس مراكز عزل للحالات المصابة، وفحص القادمين من الدول الأخرى عبر المعابر الجوية والبحرية والبرية، ودعم المرضى، وتأمين المعدات اللازمة وإجراء تدابير وقائية للعاملين في الحقل الصحي. وفي إطار دعم هذه الخطة، قدمت الولايات المتحدة الأميركية معونة بقيمة 33.1 مليون دولار[9]، وأعلن البنك الإسلامي للتنمية عن تمويل السودان بقيمة 35 مليون دولار لدعم تدابير مجابهة كورونا[10]. أما فيما يتعلق بالدعم الفني والتقني وتوفير المعدات الطبية والوقائية لمجابهة هذا الوباء، فقد قدمت دولٌ ومؤسسات عدة مساعدات للسودان، وتضم قائمة هذه الدول الاتحاد الأوروبي وتركيا والإمارات ومصر وقطر والصين. وفي 25 حزيران/ يونيو 2020 عُقِد مؤتمر «أصدقاء السودان» إلكترونيًا ببرلين، وتعهّد فيه المانحون بتقديم 1.8 مليار لدعم الانتقال الديمقراطي في السودان، ويشمل هذا التعهد أربعة أنواع من التمويل (الرعاية الاجتماعية، والتمويل التنموي، والمساعدات الإنسانية، وجهود مجابهة كورونا)[11].

---

6 "Inflation over 114% as Sudan's Economic Woes Deepen," *Radio Dabanga*, 18/6/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/2GiymxD

7 Gerrit Kurtz, "An International Partnership for Sudan's Transition: Mobilizing Support," Preventing Instability, *DGAP Policy Brief*, No. 11, German Council on Foreign Relations, 25/6/2020, accessed on 10/11/2020, at: https://bit.ly/36u8EAR

8 "'مليونية' 30 يونيو.. الأمن السوداني يفرق مظاهرات بالخرطوم طالبت بتصحيح المسار وتضارب رسمي بشأن محاولة انقلابية"، **الجزيرة**، 2020/6/30، شوهد في 2020/11/10، في: https://bit.ly/34sDw1I

9 "UPDATE: The United States Continues to Lead the Global Response to COVID-19," Office of the Spokersperson, US Department of state, 2/7/2020, accessed on 10/11/2020, at: https://bit.ly/3jvvRWQ

10 "البنك الإسلامي للتنمية يواصل اجتماعاته بالدول الأعضاء لدعمها في مواجهة جائحة كورونا"، **وكالة الأنباء السعودية**، 2020/4/11، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/36wF5hW

11 خالد التيجاني النور، "قراءة في تداعيات مؤتمر برلين (2) مفارقات مجتمع المانحين: مقاربة مع سخاء مؤتمر بروكسل"، صحيفة **السوداني**، 2020/7/9، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/30yZyiy؛ تقرير عن الوضع في السودان، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 17/6/2020، في: https://bit.ly/2SpWtMX

في بداية الأمر، لم يكن انتشار الفيروس في السودان كبيرًا بسبب عزلة السودان عن باقي دول العالم، لكن الوضع تغير سريعًا[12]. فبالرغم من الإجراءات الصحية المُتَّبعة والمعونات المالية والعينية والفنية التي وصلت، فإن السودان لم ينجح في الحد من انتشار الفيروس. ويعزو كثيرون فشل الحكومة السودانية في احتوائها الفيروس للتركة الثقيلة التي تركها نظام الإنقاذ السابق[13]، وهذا صحيح، غير أنه لا ينفي ضعف الأداء الحكومي الذي لازم إجراءات تلك التدابير الوقائية، وضعف تنسيق وزارة الصحة لعمليات إدارة الأزمة الصحية وعدم توفير مناطق عزل المشتبهين في المستشفيات وتوفير ترحيل للكوادر الطبية وأماكن سكن للأطباء العاملين وغيرها من التدابير المهمة، الأمر الذي فاقم من سوء الوضع الصحي. كما أن ضعف الحكومة في العمل عبر القيادات المجتمعية والدينية أدى إلى تركيز التوعية حول الإصابة بالفيروس في الشرائح المتعلمة والحضرية، وتجاهل عامة المواطنين؛ ما أدى إلى ضعف انتشار الثقافة الصحية المتعلقة باستخدام الكمامات وغيرها.

ثانيًا: آثار الوباء في الاقتصاد السوداني

من المعلوم أن الخطورة الاقتصادية التي يشكلها فيروس كورونا تكمن في قدرته على شلّ الاقتصاد كليًا أو جزئيًا عبر تأثيره في حركة الإنتاج والمال؛ ذلك أن الاقتصاد الذي نعيش عليه يعتمد بصورة رئيسة على هذه الحركة (سواء كانت في جانب العرض Supply أو جانب الطلب Demand) في تكوين القيمة الاقتصادية وخلقها، وهذه الحركة نفسها تجعل تداول المال وحركته ممكنة في المجتمع. وهنالك عامل مهم جدًا في تعميق الأزمة الاقتصادية وتداعياتها على جانبَي العرض والطلب ألا وهو «عدم وضوح الرؤية» حول مستقبل انتشار الفيروس، وحول الفترة التي يمكن أن تمتد لاحتواء هذا الفيروس وتطوير علاج صحي له، وكيفية تأثير هذا الفيروس في سوق العمل والاقتصاد المحلي والإقليمي والعالمي، كل هذه القضايا لا توجد أي إجابات واضحة عنها، بل توجد تكهنات تفيد بأن الوضع قد يسوء أكثر. لذلك فإن الأفراد والأسر سيقللون جدًا من إنفاقهم اليومي؛ لأنهم يخافون من اختفاء مدخراتهم ودخلهم إذا واصلوا الإنفاق بذات الوتيرة السابقة، كما أن الشركات لن تجرؤ على الدخول في استثمارات جديدة وستوقف كل مبادراتها في الفترة القادمة. يوضح الشكل كيفية تأثير فيروس كورونا في جوانب الاقتصاد المختلفة وتداعياته.

توقّع صندوق النقد الدولي أن يشهد الناتج الإجمالي المحلي السوداني انخفاضًا بنسبة 7.2 في المئة في عام 2020، وأن تكون نسبة العجز التجاري 15.2 في المئة من قيمة الناتج الإجمالي المحلي، وأن يرتفع التضخم إلى 81 في المئة[14]. لكن كما ذكرنا في بداية الورقة، إن نسبة التضخم في حزيران/ يونيو وحده بلغت 114 في المئة؛ ما يعني أن حجم الضرر الذي سيصيب الاقتصاد السوداني في هذا العام ربما يكون أسوأ بكثير من تنبؤات الصندوق. ومما يزيد الأمر سوءًا حالة الهشاشة المالية التي تهيمن على الوضع النقدي في السودان، فعائدات الضرائب في السودان منخفضة جدًا، وتُقدَّر بـ 6 في المئة فقط من قيمة الناتج الإجمالي المحلي (وفقًا لصندوق النقد الدولي، فإن أي دولة تبلغ نسبة العائدات الضريبية فيها أقل من 15 في المئة من الناتج الإجمالي تُوصَف بأنها دولة ذات هشاشة نقدية). كما أن صادرات السودان من الثروة الحيوانية والتي تذهب غالبًا للسعودية، انخفضت جدًا من جراء النقص الكبير في عدد الحجّاج هذا العام، وبحسب تقديرات الأمم المتحدة، فإن هذا النقص قد يصل إلى نسبة 50 في المئة من حجم الصادرات في موسم الحج، وهو نقصان

12 "وزير الصحة السوداني: فيروس كورونا صار يركض أمامنا"، **بي بي سي**، 2020/5/23، شوهد في 2020/8/11، في: https://bbc.in/2Ss9Ex4

13 ياسر عبد الله، "ليس دفاعًا عن د. أكرم"، صحيفة **السوداني**، 2020/7/11، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/3iuuAOv

14 UNDP, *COVID-19 Socio-Economic Impact Assessment for Sudan* (April 2020), accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/3cXsztb

بقيمة 300 مليون دولار. كما أن انخفاض أسعار النفط العالمية سيؤدي إلى انخفاض رسوم عبور البترول التي ينالها السودان من دولة جنوب السودان، وتبلغ نسبة هذا النقص 400 مليون دولار أو 80 في المئة من العائد السنوي. وبذلك تُقدَّر نسبة الانخفاض في الصادرات السودانية بقرابة 700 مليون دولار أو 17.5 في المئة من نسبتها الكلية. في المقابل، فإن انخفاض أسعار النفط تسبَّب في انخفاض قيمة الواردات السودانية بما يقارب الثلثين، وهو ما يقارب المليار دولار[15].

الشكل يوضح كيفية تأثير أزمة كورونا في الاقتصاد وحركة العرض والطلب وسلاسل الإمداد

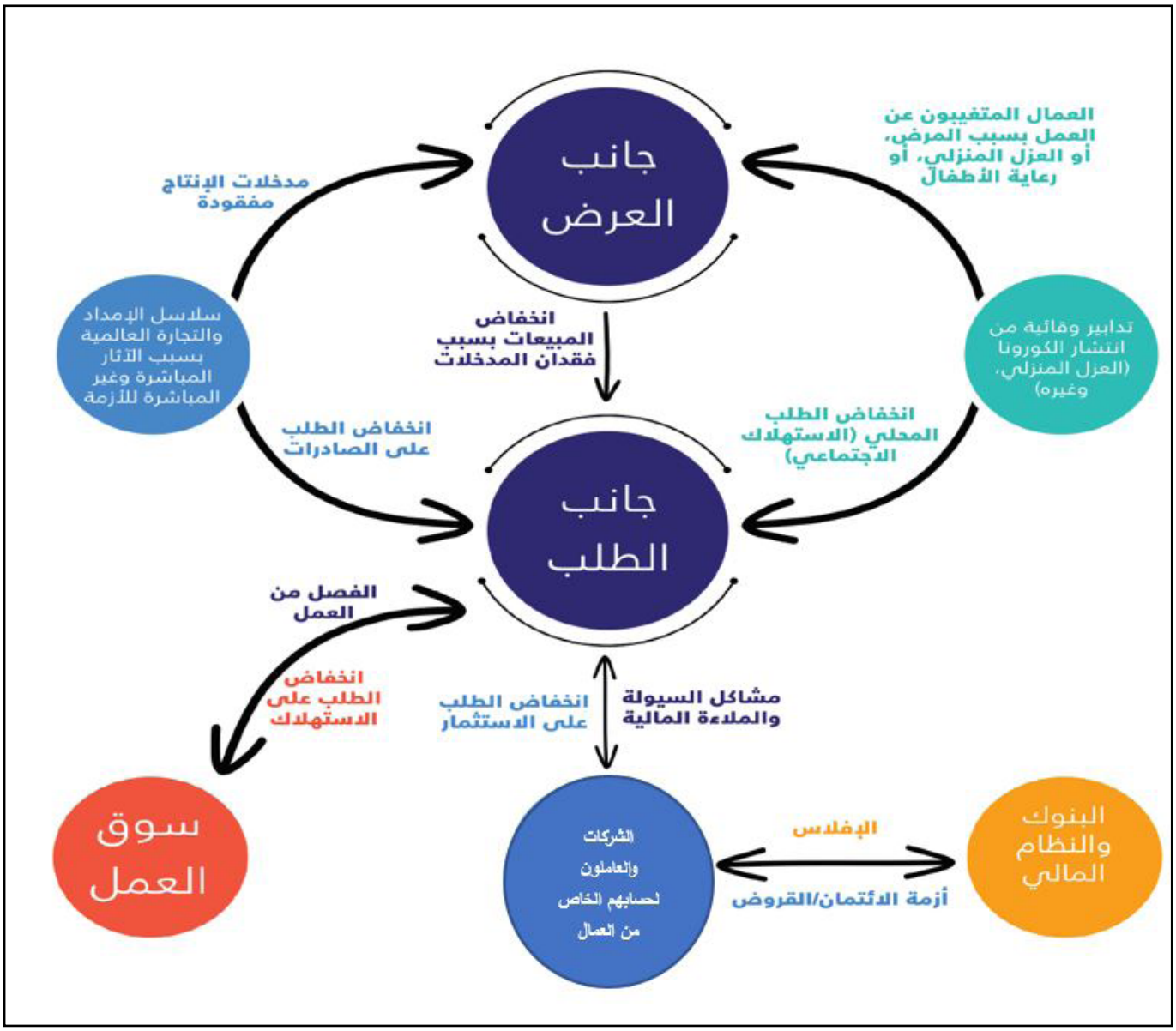

المصدر: خالد عثمان الفيل، «الثقة، والمساومة الضريبية، والتوظيف التكنولوجي والصناعي في التعامل مع الكورونا»، مركز تأسيس للدراسات والنشر، 2020/4/2، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/2St0Hne

15 "السودان.. العجز التجاري يقفز إلى 2.49 مليار دولار بالنصف الأول"، **الأناضول**، 2020/9/13، شوهد في 2020/10/22، في: https://bit.ly/3ohpB84

وفيما يتعلق بالموازنة العامة لعام 2020، فقد أقرتها الحكومة السودانية بإيرادات متوقَّعة بلغت 568 مليار جنيه سوداني؛ أي ما يعادل 12.6 مليار دولار تقريبًا، وعجز كلي بلغ 73 مليار جنيه (يعادل 3.5 في المئة من إجمالي الناتج المحلي[16]. أما الميزان التجاري (قبل تداعيات كورونا وقبل انخفاض أسعار النفط) فهو يعاني اختلالًا يتجاوز 4 مليارات دولار؛ إذ تُقدَّر الصادرات السودانية بنحو 3 مليارات دولار، بينما تبلغ الواردات 7 مليارات[17].

وبعد انتشار الفيروس أعلنت وزارة المالية أنها في حاجة عاجلة إلى 4 مليارات دولار لمجابهة التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا. ومن ناحية أخرى، فقد أدى انتشار الفيروس والتدابير المصاحبة له من إغلاق المطارات وتقليص حركة الواردات والصادرات، إلى إعادة النظر في الموازنة العامة نفسها، فقد صرّحت لجنة حكومية بوزارة المالية أن الإجراءات المتَّخذة للحدّ من انتشار فيروس كورونا أدت إلى خفض الإيرادات العامة في موازنة الدولة بنسبة 40 في المئة، وأعربت أيضًا عن نيتها إعداد موازنة جديدة لمواجهة التداعيات الاقتصادية للوباء[18].

وعلى مستوى سوق العمل، فإن عددًا كبيرًا من موظفي القطاع الخاص والعام في السودان مهددون بفقدان وظائفهم أو الانخفاض الكبير في دخلهم نتيجةً للآثار الاقتصادية للأزمة، خصوصًا مع ضعف الموارد وانعدامها أحيانًا عند الحكومة الانتقالية لتحفيز الاقتصاد السوداني وتقديم الدعم والحماية لهؤلاء الموظفين أو الشركات التي توظفهم، الأمر الذي يجعلها غير قادرة على تطبيق ذات التدابير والسياسات الاقتصادية التي طبقتها باقي الدول لحماية الموظفين والشركات.

وقد تؤدي هذه الأزمة إلى خسارة شريحة كبيرة من هؤلاء الموظفين مدخراتهم وربما ممتلكاتهم (من سيارات أو منازل أو أراضٍ، إلخ)، وانحدارهم من الطبقة الوسطى لينضموا إلى الطبقة الفقيرة في السودان، ومن ثم هذه الأزمة قد تعمل على تعميق اللامساواة الاقتصادية في المجتمع السوداني. وبحسب توقعات صندوق النقد الدولي، فإن نسبة البطالة في السودان ستزيد بنسبة 3 في المئة لتصل إلى 25 في المئة في عام 2020، أضف إلى ذلك، فإن القطاعات الرئيسة التي توفر الوظائف للعاملين بالمناطق الحضرية، قد تضررت كثيرًا من تدابير الحظر والإغلاق التام؛ مثل قطاع الخدمات الذي يمثل 57 في المئة، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي يمثل 17 في المئة، وقطاع السياحة الذي يمثل 3 في المئة من الناتج الإجمالي[19].

أما بالنسبة إلى العاملين في القطاع غير الرسمي؛ أي في القطاعات التي لا تنظمها الدولة بتدابير وإجراءات واضحة، ولا يوجد قوانين تحفظ حقوق العاملين فيها؛ مثل بائعات الشاي وعمال اليومية في الأسواق وغيرهم، والذين يمثلون 65 في المئة من القوة العاملة في السودان، فهؤلاء أكثر عرضة للإصابة بالمرض فهم لا يستطيعون البقاء في بيوتهم واتباع تدابير العزل المنزلي؛ لأنهم لن يجدوا ما يأكلون إذا لم يخرجوا للعمل بصورة يومية[20]. وهذه الإصابة سيكون لها تبعاتها الاقتصادية من فقدان مصدر الرزق وعدم القدرة على توفير الدخل لأفراد الأسرة، خصوصًا مع غياب شبكات الحماية الاجتماعية وعدم تفعيل أي برنامج للتحويلات النقدية المشروطة التي كان يتحدث عنها وزير المالية سابقًا، ما يشكل تهديدًا لهذه الفئة من العمال للتحول من خانة «الفقر» إلى خانة «الفقر المدقع»، وهو ما يُعمِّق اللامساواة الاقتصادية في المجتمع السوداني[21].

16 The World Bank, "Sudan Data," accessed on 11/08/202, at: https://data.worldbank.org/country/SD

17 خالد البلولة، "'كورونا' يزيد معاناة الاقتصاد السوداني 'المتردي'"، **الشرق الأوسط**، 2020/3/30، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/3ivYdPz

18 محمد أمين ياسين، "الوباء يفقد السودان 40% من إيراداته"، **الشرق الأوسط**، 2020/8/11، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/34RQpTA

19 UNDP.

20 "Hunger is Worse than Corona: Sudanese Demand End To Lockdown," *Aljazeera*, 8/6/2020, accessed on 11/8/2020, at: Https://Bit.Ly/3ndulv0

21 إسماعيل محمد علي، "تدابير مكافحة كورونا تهدد القوت اليومي لـ 'بائعات الشاي' في السودان"، **إندبندنت عربية**، 2020/4/2، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/33t2JKn

إن الحديث عن أثر فيروس كورونا في العمالة في القطاع الرسمي وغير الرسمي لا ينفصل عن الحديث عن أثره في الشركات الصغيرة والناشئة التي توفر فرص العمل لأغلب القوى العاملة في هذين القطاعين. ففي السودان تبلغ نسبة الشركات التي توظّف أقل من 200 عامل تبلغ 98 في المئة من نسبة الشركات، وهذا يعني أن الغالبية العظمى من الشركات في السودان هي عبارة عن شركات صغيرة أو متوسطة[22]. ولا يوجد دراسات محددة حول أثر كورونا في هذه الشركات في السودان، غير أنّه يمكننا أخذ فكرة عن أثر كورونا مقارنة بالدول الأخرى؛ فوفقًا لإحصائية قامت بها جامعة تشينغهوا وجامعة بكين، شملت 995 شركة ناشئة في الصين، تبيّن أنّ 85 في المئة من الشركات الناشئة والمتوسطة لا تستطيع الاستمرار أكثر من ثلاثة أشهر بسبب تداعيات كورونا على الاقتصاد، و33 في المئة منها لا تستطيع الاستمرار أكثر من شهر، و10 في المئة فقط هو عدد الشركات التي يمكن أن تستمر ستة أشهر تحت تدابير حظر التجول والبقاء في المنزل.

ومن التداعيات الاقتصادية الخطيرة لفيروس كورونا هي تأثيره في تحويلات المغتربين السودانيين، وتكمن خطورة هذا الأمر في أن كثيرًا من الأسر في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء، أصبحت تعتمد بصورة مباشرة ورئيسة على تحويلات أبنائها العاملين في الخارج (وفي الدول الخليجية بصورة خاصة). فمنذ تردي الأوضاع الاقتصادية في السودان بعد انفصال الجنوب، حدثت هجرة عقول وأيدٍ عاملة كثيفة جدًا من السودان إلى باقي الدول الخليجية؛ بحثًا عن دخلٍ كافٍ يعيل أولئك العاملين وأسرهم، بعد أن أصبحت المرتبات في السودان لا تغطّي تكاليف المعيشة.

ومع الانتشار الواسع للفيروس في الدول الخليجية، وتحت وطأة نقص الإيرادات التي تسبب فيها، قامت كثير من الشركات في السعودية والإمارات وباقي الدول الخليجية بتسريح عمالتها أو تخفيض مرتباتها أو تجميدها، وهو ما أثر في العمالة السودانية في هذه الدول وقدراتها المالية؛ فانخفضت قيمة التحويلات الشهرية للمغتربين السودانيين بنسبة 20 في المئة[23]، وهي نسبة قريبة جدًا لتقدير تقرير الهجرة والتنمية الذي يصدر عن البنك الدولي الذي ذكر أن نسبة تحويلات المغتربين في أفريقيا ستنخفض بنسبة 23 في المئة[24]. وتذكر إحصاءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هذا الانخفاض في تحويلات المغتربين يبلغ 500 مليون دولار[25]. وكل هذه التقديرات لا تأخذ في الاعتبار الزيادة الضريبية الواسعة التي طبَّقتها الدول الخليجية (مثل السعودية التي زادت ضريبة القيمة المضافة من 5 في المئة لتصبح 15 في المئة) لمعالجة تكاليف كورونا الاقتصادية، والتي ستزيد العبء على المغتربين السودانيين، وستؤثر بالضرورة في حجم تحويلاتهم الشهرية.

وتضم مجموعة الفئات المهددة بالإصابة والتأذي من تداعيات المرض الاقتصادية 3 ملايين نازح، يعيشون في مخيمات مزدحمة أو في الأزقة الفقيرة في المدن، و600.000 من كبار السن الذين يعانون الأمراض المزمنة[26] وباقي الولايات الطرفية المهمشة من قِبل الحكومة في الخرطوم.

وبناءً على كل هذه المعطيات، تنبَّأ بعض الباحثين أن معدل الفقر في السودان قد يقفز من 65 في المئة ليصل إلى 80 في المئة من جراء التداعيات الاقتصادية الثقيلة لفيروس كورونا على السودان[27]. وفي هذا

---

22 UNDP.

23 Anne-Marie Bissada, "Coronavirus: Sudan's Economy and Pandemic Threaten Revolutionary Gains," *The Africa Report*, 29/5/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/33vsaeg

24 Samik Adhikari, "COVID-19 is Reducing Domestic Remittances in Africa: What does it Mean for Poor Households?," World Bank Blogs, 9/6/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/3jwDIUj

25 UNDP.

26 Ibid.

27 Hassan Gali & Sarah Logan, "Sudan's Transitional Government must be Supported Through COVID-19. Here's Why," 17/6/2020, *The Conversation*, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/2HNqKDp

السياق يجدر ذكر التصنيف العالمي (بحسب معدل دخل الفرد) للبنك الدولي الذي صدر في مطلع تموز/ يوليو 2020، والذي أشار إلى أن السودان يعدّ رسميًا دولة منخفضة الدخل Low income country، بعد أن كان يُعدّ دولة متوسطة الدخل (الشريحة الدنيا) Low middle income country [28].

ثالثًا: التداعيات الاجتماعية والسياسية للفيروس

مع امتلاك قوات الدعم السريع لجزء مهم من عائدات الذهب إضافة إلى تأسيس هذه القوات شركة الجنيد لإدارة عمليات التعدين وبيع الذهب والاستثمار في عدد من القطاعات التجارية الأخرى[29]، ومع امتلاك المؤسسة العسكرية في السودان مجموعة من الشركات يفوق عددها 160 شركة في كل القطاعات الاقتصادية بعائدات تقارب 28 في المئة من موارد الموازنة العامة وهي ما تعرف بـ «الشركات الرمادية»[30]، تكونت روابط مؤسسية بين العسكر (الجيش والأمن) والرأسمالية الريعية[31].

استفادت قوات الدعم السريع، بحكم سيطرتها على الموارد الاقتصادية وطموح قائدها إلى الظهور في المشهد السياسي، من ضعف الأداء الحكومي في مجابهة كورونا لتقديم الخدمات الصحية والمعونات الإغاثية لمجابهة الفيروس في كل ولايات السودان منذ بدايات انتشاره، لاكتساب مزيد من الشرعية السياسية على الأرض[32]. وفي حين ركزت قوات الدعم السريع على الإغاثات والمال في بناء شرعيتها السياسية، ركّزت المؤسسة العسكرية على قدرتها الصناعية والابتكارية عبر منظومة الصناعات الدفاعية، فقد حولت إنتاج مصانعها من التصنيع الحربي إلى التصنيع الطبي والمدني؛ ما نتج منه تصنيع أجهزة التنفس الصناعي، عُرض منها نموذجان على وزارة الصحة لاختبارهما والتأكد من جودتهما، وجهاز آلي للتعقيم وغرفة للكشف على المرضى عن بعد، وعيادات وغرف طوارئ متحركة إضافة إلى استخدام طائرات «الدرون» في التعقيم والتوعية، مع عدد إضافي من الابتكارات والصناعات[33]. إجمالاً، استفاد المكون العسكري من ضعف أداء الحكومة الانتقالية في مجابهة كورونا لتقديم نفسه بوصفه فاعلاً سياسيًا كفؤًا لإدارة أزمات البلد وتقديم الحلول لها.

في المقابل، شهدت فترة انتشار فيروس كورونا انقسامات وتشققات في المكون المدني متمثلاً في قوى الحرية والتغيير، فقد جمَّد حزب الأمة مشاركته في قوى الحرية والتغيير، وطالب بتغييرات في هيكلتها وطريقة عملها، كما عرض مشروع «العقد الاجتماعي» بوصفه إطارًا سياسيًا جديدًا. بعد ذلك انتقد رئيس حزب المؤتمر السوداني أداء قوى الحرية والتغيير، وطرح مبادرة بديلة أيضًا لإعادة هيكلة قوى الحرية والتغيير وتحسين أدائها. كما شهد تجمع المهنيين السودانيين (الجهة التي أدّت دورًا محوريًا في توجيه الثورة السودانية وتحريكها قبل سقوط البشير) انشقاقًا كبيرًا بعد انتخابات سيطر فيها كوادر «الحزب الشيوعي»، وهو ما حدا بكوادر «التجمع الاتحادي المعارض» للانشقاق عن التجمع والدعوة لمؤتمر صحفي لتوضيح أسباب عدم قبولهم بالانتخابات الداخلية. ثم تطور الأمر لاحقًا، بإيقاف التجمع لبعض النقابات الرئيسة المكونة له في سياق هذا الصراع السياسي للسيطرة على تجمع المهنيين السودانيين.

---

28 "New Country Classifications by Income Level: 2019-2020," *World Bank*, 1/7/2020, accessed on 11/8/2020, at: https://bit.ly/3cXwJkJ

29 Alex de Waal, "Sudan Crisis: The Ruthless Mercenaries Who Run the Country for Gold," *BBC*, 20/7/2019, accessed on 11/8/2020, at: https://bbc.in/3db5MKB

30 سليمان بلدو، "عندما تقود السياسات الرعناء إلى الانتحار الاقتصادي: السودان نموذجًا"، **مشروع كفاية**، 2018/11/15، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/3nlzLno

31 أعني برأسمالية ريعية هنا: ذلك النظام/ الوضع الاقتصادي الذي تكون فيه السيطرة على الموارد الاقتصادية في المجتمع غير مرتبطة بإنتاجية أو كفاءة ولا يكون مفتوحًا للعامة، أي وضع اقتصادي تسيطر فيه قلة قليلة على الموارد وعلى عائدات هذه الموارد ومنافعها.

32 راجع الصفحة الإعلامية لقوات الدعم السريع على موقع الفيسبوك: https://bit.ly/3jAbl7I

33 جمال عبد القادر البدوي، "كورونا يحفز روح الإبداع السودانية لمواجهة انتشاره"، **إندبندنت عربية**، 2020/4/22، شوهد في 2020/10/11، في: https://bit.ly/3jxKqt6

كما حدثت صراعات وتبادل اتهامات بين وزارتي الصحة والمالية؛ فقد اتهمت الأولى وزارة المالية بأنها بدَّدت المعونات المالية التي قدمتها بعض الدول والمؤسسات لمجابهة كورونا، وردَّت الثانية في العلن ببيان توضيحي أكدت فيه أنها سلّمت كل المعونات والإغاثات لوزارة الصحة[34]. وفي مطلع حزيران/ يونيو اعتقلت السلطات الأمنية معمر موسي أيضًا على إثر مظاهرة احتجاجية قام بها الأخير في مقر لجنة إزالة التمكين، ولا يزال موسي معتقلًا حتى تموز/ يوليو من دون تقديمه إلى المحاكمة أو توجيه تهم قضائية/ جنائية له. ولا يعد اعتقال معمر موسي وبعض كوادر القوى السياسية وحده التحول السلبي في قضية الحريات والحقوق، فقد استمر اعتقال أكثر من 20 شخصًا من قادة النظام السابق أكثر من سنة منذ سقوط النظام السابق من دون تقديمهم للمحاكمات، كما تعرض ثلاثة من هؤلاء للإصابة بفيروس كورونا في السجن[35]. وقد عارض جنرالات المؤسسة العسكرية والدعم السريع تفويضًا قويًا بشأن مراقبة حقوق الإنسان وحماية المدنيين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة لمساعدة الحكومة الانتقالية التي أُنشِئت حديثًا UNITAMS، وضغطوا من أجل انسحاب البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد). وهو ما أيدته روسيا والصين والدول الأفريقية الثلاث في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة[36].

هذا الضعف في قدرة المكون المدني على التعامل مع أزمة كورونا، والنزاعات والخلافات داخل هذا المكون، وتصاعد حدة الأزمة الاقتصادية، مع الأزمات المتكررة في الوقود والخبز والكهرباء، والأداء الضعيف لحكومة الفترة الانتقالية وقيادتها، كل ذلك دفع بالشباب للخروج للشارع مرة أخرى في 30 حزيران/ يونيو 2020، مطالبين بتصحيح مسار الثورة ورافعين عددًا من الشعارات الإصلاحية التي تخاطب بصورة مباشرة قوى الحرية والتغيير والحكومة المدنية.

في مقابل ضعف المكون المدني في السلطة السياسية، قدم المجتمع المدني السوداني عبر مختلف مكوناته تضحيات جمّة للإسهام في جهود مجابهة فيروس كورونا، ومن ضمن هذه الجهود المبذولة لمعالجة نقص معينات الوقاية من كمامات وأقنعة طبية وغيرها، قامت مبادرات وتجارب عدة لدعم التصنيع المحلي للكمامات والمعقمات؛ منها ما يأتي: مبادرة الهيئة النقابية لأساتذة جامعة الخرطوم التي أنتجت 40 عبوة (مقاس 18 لترًا) من المعقم بالتعاون الفني مع كلية الصيدلة، ومبادرة تأهيل مستشفى الحوادث في القضارف بالتعاون مع عمادة كلية الطب القضارف وديوان الزكاة لصناعة الكمامات، ومبادرة «دحر الكورونا» لتصنيع المعقمات الهادفة لتوزيع 10 ملايين معقم في السودان، ومبادرة إنتاج الأقنعة والكمامات بتقنية الطباعة ثلاثية الأبعاد بدعم الوكالة التركية للتعاون والتنسيق بالخرطوم، ومبادرة المهندس أحمد الريح لإنتاج 1000 قناع طبي للحماية (بمواصفات وزارة الصحة) بتكلفة 300 جنيه سوداني للقطعة، وغيرها من المبادرات[37]. وفي سياق آخر، ولمجابهة مشكلة نقص أجهزة التنفس الاصطناعي التي يعانيها القطاع الصحي؛ إذ لا يتجاوز عدد هذه الأجهزة 300 - 400 جهاز في كل مستشفيات السودان[38]، قاد عدد من المهندسين مبادرة لتصنيع 12.000 وحدة من أجهزة التنفس بأدوات محلية، ونجحوا في تصنيع النموذج الأول من تلك الوحدات[39].

---

34 "أموال كورونا تشعل الصراع بين وزارتي الصحة والمالية"، **الانتباهة**، 2020/6/14، شوهد في 2020/8/11، في: https://bit.ly/30z1qYC

35 Yasir Zaidan, "COVID-19 Threatens to Derail an Unsteady Democratic Transition in Sudan," *World Politics Review*, 23/6/2020, accessed on 11/10/2020, at: https://bit.ly/2Sugty2

36 Kurtz.

37 أغلب هذه المبادرات انطلقت وانتشرت في مواقع التواصل الاجتماعي، ولا يوجد توثيق رسمي لها جميعًا. ينظر على سبيل المثال: https://bit.ly/33t51Jn؛ https://bit.ly/2GCkLAO

38 نفيسة الطاهر وخالد عبد العزيز والطيب صديق، "بالقليل من أجهزة التنفس والقليل من الأموال..السودان يستعد لمعركة كورونا"، **رويترز**، 2020/4/22، شوهد في 2020/10/11، في:https://reut.rs/2IW1knN

39 "السودان.. عقول هندسية شابة تبادر لصنع أجهزة تنفس"، **سكاي نيوز**، 2020/4/19، شوهد في 2020/10/11، في: https://bit.ly/3nkV60z

خاتمة

في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحدثنا عنها هنا، يصعب الحديث عن فرصة للتعافي من الفيروس في الشهور القليلة القادمة، كما يصعب التنبؤ بتبعات تفشي الفيروس وتداعياته بالضبط على الوضع السياسي والاقتصادي للفترة الانتقالية في السودان. ويمكن الحديث عن تخفيف تداعيات هذا الفيروس، وفي هذا السياق يجب تأكيد أن هذا التخفيف يقوم على مستويين؛ المستوى الأول هو دعم مبادرات المجتمع المدني المستقل عن تغول الأحزاب السياسية، مع الدعم الخارجي الدولي للمجتمع السوداني دون محاولة إملاء الشروط أو القيود بوصفها تبعات لهذا الدعم.

أما المستوى الثاني فهو مسارات العمل التي ينبغي أن تركز عليها هذه المكونات الثلاثة في أعمالها؛ إذ نرى أن كل الجهود يجب أن تركز على أربعة مسارات للعمل، وهي:

- تقوية قدرات القطاع الصحي وبناؤه ومده بالأدوات اللازمة.

- العمل عبر القيادات المجتمعية والدينية لنشر التوعية بالفيروس وطرق انتشاره والوقاية منه بطرق تكون قادرة على النفاذ إلى الثقافة الشعبية السائدة.

- الاستفادة من الإنتاج المحلي من غاز الإيثانول لتوفير المعقمات بسعر رمزي في متناول الجميع(40)، ودعم مبادرات المجتمع المدني والشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على توفير الكمامات والأقنعة وأجهزة التنفس وباقي المعدات الطبية والوقائية بأدوات وإنتاج محلي.

- توظيف التكنولوجيا في مجابهة فيروس كورونا، مثل الاستفادة من خدمة الدفع عبر الهاتف الجوال لتحويل الأموال للمجموعات الفقيرة والمهمشة، واستخدام التطبيقات الإلكترونية لمعرفة ما إذا كان الشخص قد خالط أفرادًا أو زار أماكن يُشتَبه بانتشار الفيروس فيها (مع مراعاة كل قوانين الخصوصية في استخدام هذه التكنولوجيا).

---

40 من الشركات التي يمكن أن يكون لها دور مهم في توفير المعقمات الصحية هي الشركات العاملة في إنتاج السكر، حيث إنها قادرة على استخلاص الإيثانول من "مولاص" قصب السكر، وهي مادة تبلغ نسبة تركيز الكحول فيها 99.5 في المئة، بمعنى أنه يصلح للاستخدام في صناعة الأدوية والمعقمات (التي تحتاج فقط إلى تركيز أكثر من 70 في المئة بحسب توجيهات وزارة الصحة). خصوصًا أنه بحسب دراسة أعدتها شركة سكر كنانة في عام 2011، فإن القدرة الإنتاجية لوقود الإيثانول من مشاريع السكر الموجودة في السودان تبلغ 110 ملايين لتر سنويًا، ستنتج منها كنانة وحدها 65 مليون لتر، بينما تنتج شركة السكر السودانية 45 مليون لتر، ويمكن أن ترتفع هذه الكميات لتبلغ أكثر من بليون لتر بحلول عام 2014. ومنذ بداية أزمة كورونا تبرّعت شركة كنانة بـ 85 ألف لتر إيثانول لجهود التعقيم ضد كورونا، وللأسف فإذا أخذنا إنتاج الشركة في 2011، وبافتراض عدم حدوث أي تطوير في سعة الإنتاج، فإن ما تبرعت به الشركة لا يساوي حتى 1 في المئة من كمية الإيثانول الذي تنتجه الشركة سنويًا. ينظر: إشراقة عباس، "السودان ينتج الإيثانول من قصب السكر"، **البيئة والتنمية**، العدد 158 (2011)، شوهد في 2020/10/11، في: https://bit.ly/2HNrwAj؛ "كنانة: (75) ألف لتر إيثانول للتعقيم ضد 'كورونا'"، **باج نيوز**، 18/3/2020، شوهد في 11/10/2020، في: https://bit.ly/37uSCHb

المراجع

العربية

- بلدو، سليمان. «عندما تقود السياسات الرعناء إلى الانتحار الاقتصادي: السودان نموذجًا». **مشروع كفاية**. 2018/11/15. في: https://bit.ly/36wHZmQ
- عثمان الفيل، خالد. «الثقة، والمساومة الضريبية، والتوظيف التكنولوجي والصناعي في التعامل مع الكورونا». مركز تأسيس للدراسات والنشر. 2020/4/2. في: https://bit.ly/2HXAJWZ

الأجنبية

- "COVID-19 and the world of work." *ILO*. Third edition Updated estimates and analysis. 292020/4/. at: https://bit.ly/3iycU4q
- Baldwin, Richard & Beatrice Weder di Mauro (eds.). "Mitigating the COVID Economic Crisis: Act Fast and Do Whatever It Take." Centre for Economic Policy Research. 182020/3/. at: https://bit.ly/33t5HOV
- Bofinger, Peter et.al. "Economic Implications of the COVID-19 Crisis for Germany and Economic Policy Measures." The Graduate Institute Geneva. 232020/3/. at: https://bit.ly/3iqjxpC
- Gali, Hassan & Sarah Logan. "Sudan's Transitional Government must be Supported through COVID-19, Here's why." *The Conversation*. 172020/6/. at: https://bit.ly/30vk971
- Kurtz, Gerrit. "An International Partnership for Sudan's Transition: Mobilizing Support." Preventing Instability, *DGAP Policy Brief*, No. 11. German Council on Foreign Relations. at: https://bit.ly/3iwJtjp
- UNDP. "COVID-19 Socio-Economic Impact Assessment for Sudan." 262020/5/. at: https://bit.ly/36uc1Yx
- Zaidan, Yasir. "COVID-19 Threatens to Derail an Unsteady Democratic Transition in Sudan." *World Politics Views*. 236 / 2020. at: https://bit.ly/3ix3fLN